بلدية الكويت ضاعفت جهودها لشفط المياه من الطرق والساحات

6

وافقت على خفض مدة الحبس الاحتياطي

«التشريعية» ترفض رفع الحصانة عن الحربش والمرداس في قضية ترديد الخطاب المسيء

جانب من اجتماع التشريعية

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية خلال اجتماعها أمس على تعديل قانون الحبس الاحتياطي، ورفضت طلبين لرفع الحصانة عن النائبين د. جمعان الحربش ونايف المرداس في قضية أمن دولة والخاصة بترديد الخطاب المسيء لسمو الأمير ولمسند الامارة « لن نسمح لك «.

وقال رئيس اللجنة النائب محمد الدلال في تصريح بثه قطاع الاعلام والعلاقات العامة بمجلس الأمة : إن تعديلات اللجنة أعادت وضع القانون لما كان عليه في عام 2012، مبينا أن التعديل يقضي بخفض مدة الحبس الاحتياطي.

واوضح ان اللجنة ناقشت الرسالة الواردة من المجلس في شأن بحث مدى دستورية طلب رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي تكليف وزير المالية بتزويد اللجنة بالبيانات التي طلبتها.

وأشار إلى أن هذه الطلبات تختص بتطبيق القانون رقم (50) لسنة 1994 في شأن استغلال القسائم والبيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص، بحضور ممثلي ادارة املاك الدولة.

وبين ان اللجنة قررت دعوة رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماع مقبل للاستماع لمبرراته بالتفصيل بشأن الطلب، تمهيدا لاستكمال مناقشة الموضوع من الناحيتين الدستورية والقانونية.

الإنصاف يقتضي أن يكون سحب أو إسقاط الجنسية تحت سلطة القضاء

الدمخي يشيد بإجراءات الوزير المطوع بتشكيل لجنة تحقيق بعد غرق الشوارع

الدمخي يصرح للصحافيين

أعرب النائب د.عادل الدمخي عن تقديره إجراءات وزير الأشغال الدكتور عبد الرحمن المطوع بتشكيل لجنة تحقيق مدتها أسبوعان بعد غرق الشوارع ومعالجة خلل نفق المنقف خلال 24 ساعة. وطالب الدمخي وزير الأشغال باتخاذ إجراءات ضد المسؤولين عن هذا الخلل معتبرا أن وزارة الأشغال تركة ثقيلة ولا بد من فتح جميع ملفات التجاوزات فيها.

من ناحية أخرى رفض الدمخي كل محاولات التمزيق والعبث بالنسيج الاجتماعي باستغلال قضية التعديل على قانون الجنسية نافيا أن يكون تبني تلك القضية بهدف الدفاع عن المزورين.

وقال الدمخي إن الإنصاف يقتضي أن يكون السحب والإسقاط تحت سلطة القضاء، والمادة 70 من الدستور تنص على أن القانون يحدد وينظم تلك المسألة، بخلاف المنح وهو أمر سيادي للدولة.

وبين الدمخي بأن هذا الكلام ذكره وزير العدل في المجلس التأسيسي حمود الخالد رحمه الله في 62 وطالب ببسط سلطة القضاء وعدم إطلاق يد الحكومة في سحب الجنسية، وأيضاً قال نفس الكلام يعقوب الحميضي رحمه الله.

كل وزير في هذه الحكومة «مشروب فنجانه.. وما فيها رجال دولة»

الحجرف: التلويح بحل المجلس والرجوع للشارع لا يخيفنا

عبد الكريم الكندري: توافق نيابي على منح من تسحب أو تسقط جنسيته حق اللجوء إلى القضاء

ربيع سكر

شهدت أروقة المجلس تحركات نيابية – نيابية أمس استعدادا لجلسة الثلاثاء المدرج عليها قانون اخضاع قرارات سحب الجناسي لرقابة القضاء ، وسيطرت على تصريحات واجتماعات رئيس المجلس مرزوق الغانم مع النواب ما تردد عن الوفد الأمني الذي التقى سعد العجمي ورفضه الاعتذار.

وعلمت « الوسط « من مصادرها الخاصة أن الرئيس الغانم فور وصوله الى مجلس الامة امس وعقب تصريح النائب مبارك الحجرف ، توجه الغانم سريعا الى مكتب النائب جمعان الحربش بمبنى الأعضاء الجديد ، ثم وصل الى المكتب عدد من النواب وكانت فيما يبدو محاولة للتهدئة .

وقالت مصادر مطلعة ل « الوسط « : ان النواب تلقوا تأكيدات أن ما حدث مع سعد العجمي بذهاب وفد أمني إليه كان اجتهاد من الداخلية دون ان يخطروا أحدا ، وانهم تلقوا وعودا بمعالجة الامر.

كما تم خلال الاجتماع النيابي بمكتب الحربش بحضور الرئيس الغانم تم مناقشة موضوعات الجلسة المقبلة خاصة قانون المحكمة الإدارية بإخضاع سحب الجناسي للقضاء ، وهناك تفاؤل رغم ما ستشهده الجلسة من شد وجذب.

من جانبه قال النائب مبارك الحجرف في مؤتمره الصحافي امس : يؤسفني ان أوجه رسائل هذا الصباح ولكني مضطر لتوجيهها بعد ما قراته في جريدة الراي فقد فوجئنا بهذا الامر لكن احتراما للاتفاق الذي تم بيننا وبين سمو الامير مضطر أوجه هذه الرسائل. واعتقد اننا نتجه نوعا ما الى ان يكون هناك مواجهة و صدام في الآونة الاخيرة بدلا من هذا الاتفاق وأتمنى الا يكون. هذا وتحل القضية بأسرع وقت ممكن

واضاف : حكومة لا نعرف من يديرها هل هو رئيس الوزراء هل هو وزير الداخلية هل هو وزير الدفاع ؟ وين راس الحكومة هذي ؟

مبارك الحجرف

د. عبد الكريم الكندري

ما ندري وين راس الحكومة هذي

لذلك أوجه 3 رسائل ، الاولى الى رئيس الحكومة : اقول بكل صراحة اذا كُنتُم كرئيس حكومة لا تستطيعون تنفيذ الاتفاق الذي تم بيننا وبين سمو الامير فهذه كارثة . والتلويح بحل المجلس لا يخيفنا والرجوع للشارع لا يخيفنا البتة لكن حكومة رئيسها لا يستطيع تنفيذ تعليمات سمو الامير ولا يوقف وزير عند حده ويتصرف من عندياته ولا يقفون الهدر، فاعتقد اننا امام رئاسة كارثية وعالة على المجتمع الكويتي

وتابع : الرسالة الثانية اوجهها الى رئيس مجلس الأمة اذا كنت على قدر المهمة التي تطوعت وساهمت معنا لحل هذه القضية وتعلم موافقة سمو الامير على ما تم وسمو الامير موافقته واضحة فهذا دليل على ان هناك أمور يبدو انها أخفيت علينا لا نعلمها حدثت خلف الكواليس وتجري بلعبة خبيثة لا نعلم عنها وهذا الدور لا نقبل به نهائيا إطلاقا

وأضاف : الرسالة الاخيرة لوزير الداخلية : أقول بكل صراحة ما شاهدته في جريدة الراي اليوم اساءني جدا بخروج وفد امني للتفاوض مع سعد العجمي لجلبه للكويت فإذا كنت صاحب الفكرة للضغط على سعد للتوقيع على بياض لايهامه بانهاء الاعتذار لسمو الامير اعتقد ان هذه فكرة غبية لا تصدر الا من صاحب قصر نظر ، فسعد العجمي أبدى اعتذاره وشكره لسمو الامير وعلى استعداد ان يبدي اعتذاره لسمو الامير فهذا والد الجميع لكن للأسف كنّا نتوقع ان وزير الداخلية يتعاون معنا في هذا الملف لكن اعتقد ان كرسي وزارة الداخلية كرسي موبوء كل من يأتي لهذا الكرسي يصاب بداء قصر النظر او بداء الانحدار في الفهم في فهم واقع المجتمع الكويتي لذلك اعتقد ان هذا كرسي بلوة وليس كرسي يحل مشاكل المجتمع الكويتي.

وتابع الحجرف : واذا صحت انكم كوزارة أخرجتم وفد امني فمن هو الوفد الامني الذي راح وخرج لسعد العجمي ؟ المفروض لا يخرج هذا الوفد الا بالتنسيق مع النواب وإعطاء الرجل فكرة مسبقة عن هذا الموضوع اما ان يكون هذا الامر خبط لزق من عندياتكم فهذا امر غير مقبول وإذا صح انكم مارستم الضغط عليه لتشويه صورته وإخراجه بمظهر وتشويه صورة مسلم البراك فهي محاولة فاشلة اعتقد .

وقال الحجرف : واعتقد ان هذه الحكومة لا تستطيع ان تدير هذا البلد واقولها وانا مستعد ان كل وزير في هذه الحكومة (مشروب فنجانه) للأسف ما فيها رجال دولة على قدر كبير من المسئولية.

وزاد الحجرف : وانا اقول يا سمو الامير نحن أبناؤك وانت والد الجميع واذا جاء لك احد وقال ان سعد العجمي رفض الاعتذار لك يا سمو الامير فأقول لك انه كاذب كاذب والصدق يبعد عنه بعد السماء عن الارض ، وسعد العجمي رفض التوقيع على ورقة على بياض وهذا امر غير مقبول فيه لا قانونا ولا منطقا ، وحكومة مثل هذه الحكومة تمسي بقرار وتصبح بقرار اعتقد انها لا تستطيع ان تدير بلد مثل الكويت ، ويجب ان نحسم هذا الموضوع ونحدد موعد عودة سعد العجمي ولا يترك الامر على عواهنه

فنحن لنا قرابة الشهر وجاك الذيب وجاك ولده ، وين احنا رايحين ان لم تكن الأمور واضحة من الان فاعتقد لا طبنا ولا غدا الشر .

وقال الحجرف : واعتقد هذه رسالة واضحة للحكومة واعتقد يجب ان تعي جيدا أين هي ذاهبة وان تأخذ الامر على محمل الجد لانني اعتقد انه اذا لم تحسم الأمور في الآونة الاخيرة وتوضح لنا الأمور فنحن في غياب تام عن هذا الموضوع مبهمين، فقد تم الاتفاق لكن وين الالية وين الرؤية ما في شيء واضح وهذا لا نقبل به.

من جانبه أكد النائب د. عبد الكريم الكندري وجود توافق نيابي على أحقية كل من تسحب أو تسقط جنسيته في اللجوء إلى القضاء، معربا عن رفضه محاولات تمزيق المجتمع والتعرض للوحدة الوطنية. وقال الكندري : إن تحجج الحكومة بأعمال السيادة غير مقبول لأن السيادة للقانون وهو الحد الفاصل بين السلطات، مؤكدا أن الوطنية ليست ورقة تكتب وإنما ولاء وحب للوطن.

تأجيل البت في منح ضباط الصف والأفراد معاشات استثنائية

عاشور: «المالية البرلمانية» وافقت على إنشاء شركة مساهمة لتوليد الكهرباء وتحلية المياه

اجتماع اللجنة المالية

أكد عضو اللجنة المالية البرلمانية النائب صالح عاشور ان اللجنة وافقت بالإجماع على تأسيس شركة مساهمة كويتية لتوليد الكهرباء وتحلية المياه تطرح للاكتتاب العام بالتساوي بين المواطنين، وأضاف ان اللجنة أجلت البت في مقترح منح معاشات استثنائية لضباط وأفراد الصف ومقترح شمول قانون التقاعد للعسكريين البدون.

وقال عاشور في تصريحات للصحافيين : ان تأجيل مقترح منح معاشات استثنائية لضباط الصف والافراد بسبب كلفته المالية العالية ولأخذ رأي وزير المالية والذي سيحضر اجتماع اللجنة يوم الاحد المقبل لبيان رأي الحكومة .

وتابع عاشور : انني تقدمت باقتراح بقانون بشأن شمول قانون التقاعد للعسكريين البدون ، مشيرا الى انه تم الاتفاق داخل اللجنة المالية على تأجيل هذا الموضوع لدراسته ومعرفة الاعداد والتكلفة العامة له .

وتمنى عاشور على الحكومة ان تقدر دور العسكريين البدون المشاركين في حرب تحرير الكويت وحربي 67 و 73 وتوافق على منحهم مكافئتهم وشمولهم بالتقاعد خاصة أن رواتبهم دون 1000 دينار هم وأقرانهم من العسكريين الكويتيين القدامى.

وذكر عاشور أن مقترحه يشمل المتقاعدين في الفترة من 26 / 2 / 1991 الى 25 / 4 / 2013 وعددهم 13137 عسكريا بمبلغ شهري يقدر بنحو 3.6 ملايين دينار.

100 وظيفة شاغرة في البنك في السنة المالية الجديدة

«الميزانيات» تطالب بإعادة النظر في ميزانية «المركزي» والبالغة 56 مليون دينار

جانب من اجتماع سابق للجنة الميزانيات

عقدت لجنة الميزانيات والحساب الختامي اجتماعاً سابقاً لمناقشة ميزانية بنك الكويت المركزي للسنة المالية الجديدة 2018 / 2017 وحسابه الختامي للسنة المالية المنتهية 2015 / 2016 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه. وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد إنه بخصوص إدارة التدقيق الداخلي ورغم فعالية إدارة التدقيق الداخلي وفق تقييم ديوان المحاسبة إلا أنه يجب تعديل تبعيتها لتتبع أعلى سلطة إشرافية (مجلس الإدارة) ضمانا لاستقلاليتها كما نص قرار مجلس الوزراء ؛ وزيادة عدد موظفيها وبخاصة في التخصصات المالية بما يتناسب مع حجم العمل لدى البنك.

وأضاف عبد الصمد في تصريح صحافي أن اللجنة وجهت وزارة المالية بإعادة النظر في تقدير ميزانية البنك للسنة المالية الجديدة والبالغة نحو 56 مليون دينار، مشيراً إلى أن البنك المركزي قد انتقل إلى مبناه الجديد اخيرا والذي كانت المبالغ المخصصة له في الميزانيات السابقة تستحوذ على الجزء الأكبر من التقديرات. وبين عبد الصمد أن الحسابات الختامية للسنوات الخمس الأخيرة تكشف عن ما يقارب 28% وفورات مالية في بعض بنود المصروفات لا يتم استغلالها بسبب عدم مراعاة الدقة في التقدير.

وأكد أن اللجنة لاحظت ارتفاع الشواغر الوظيفية لدى البنك لتصل إلى 100 وظيفة شاغرة في ميزانية السنة المالية الجديدة مما يدعو إلى إعادة النظر في شروط التوظيف وبخاصة فيما يتعلق بالمعدل العلمي بما لا يخل من مستوى المهنية المطلوبة لإتاحة المجال أمام أكبر قدر ممكن من طالبي التوظف ، وألا يتجاوز عنصر المقابلة الشخصية على أكثر من 10% من عناصر قبول المتقدمين تحقيقا لتكافؤ الفرص لاسيما أن البنك من الجهات المرغوبة. وبخصوص تكلفة السياسة النقدية أوضح عبد الصمد أنه ورغم وجود اتفاق ما بين البنك المركزي ووزارة المالية يقضي بأن تتحمل الخزانة العامة تكلفة السياسة النقدية التي يقوم بها البنك والتي بلغت في الحساب الختامي الأخير 40 مليون دينار إلا أنه لابد من زيادة التحقق في مدى سلامة هذا الإجراء قانونا من قبل وزارة المالية والجهات الرقابية.

النصف للوزير العبدالله: إذا لم توقف تلاعب المناقصات بيننا وبينك المنصة

راكان النصف

هدد النائب راكان النصف وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله بالمساءلة السياسية ووضعه على المنصة اذا لم يبادر في وقف التلاعب والتجاوزات في لجنة المناقصات المركزية

وقال النصف في مؤتمر صحفي هناك تلاعب كبير يحدث في لجنة المناقصات وهدر في الاموال العامة وعلى الوزير محمد العبدالله تحمل المسؤولية وإيقاف العبث الذي يحصل في المناقصات العامة

واضاف النصف قائلا تم تأهيل شركات بطريقة مخالفة لقانون المناقصات وهذا لن نقبل به لافتا الى ان الوزير محمد العبدالله امام مسؤولية سياسية ومايحدث من تلاعب في المناقصات العامة امر مرفرض بتاتا

وتابع قائلا ان الاموال العامة تصرف من خلال لجنة المناقصات ويجب على اللجنة احترام القانون وماشهدناه عدم احترام القانون مستدركا بقوله لانقول لجنة المناقصات فاسدة انما بها شرفاء ولولاهم لما كشفنا عن التلاعب الحاصل في المناقصات

وقال النصف ان الوزير العبدالله مطالب باتخاذ الاجراءات القانونية للحفاظ على سمعة لجنة المناقصات العامة والشرفاء من موظفيها فإذا كانت لجنة المناقصات يتم ترسية مشاريع تصل قيمتها الى ثلاث مليارات سنويا ويتم التلاعب بها وتهاجم بهذه الطريقة فلا يمكن للامور ان تستقيم

وزاد النصف بقوله ان الوزير العبدالله يملك فكرة كاملة عن المخالفات التي حصلت في تأهيل مشاريع الزراعة في الديوان الاميري وماحصل قفز على القانون بتأهيل شركة مخالفة لقانون المناقصات

واضاف النصف شهدنا تلاعب في قضايا الصحة التي قدمنا استجواب لها ثم الأنابيب النفطية واليوم نشهد التلاعب من جديد في تأهيل الشركات الزراعية المخالفة مطالبا الوزير العبدالله ان يبر بقسمه ويحفظ القانون والمال العام والا فبيننا وبينه المنصة

وفي حديثه عن مخالفات الصحة قال النصف ان ماقام به وزير الصحة من اجراءات لاتزال مرضية نوعا ما لغاية الان ولكن رؤوس الفساد على راس عملها في الصحة وبعض محاور استجوابنا لاتزال قائمة

وختم قائلا نتحدث عن منظومة فساد مرتبة في الصحة وعلى الوزير الحربي ازاحة رؤوس الفساد من أروقتها

الشاهين يسأل المطوع عن أسباب غرق الشوارع والساحات عقب الأمطار الأخيرة

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالا برلمانيا إلى وزير الأشغال العامة عبد الرحمن المطوع عن أسباب غرق الشوارع والساحات والأنفاق عقب الامطار الأخيرة.

ونص السؤال على ما يأتي: تعرضت البلاد يوم الجمعة الموافق 24 مارس 2017 لعاصفة رعدية ممطرة دامت ساعات معدودة، تسببت بفيضان المياه بعدد من الطرقات والساحات والأنفاق، رغم حداثة عدد كبير منها وتصريح قياديي وزارة الأشغال عن إتمام تنظيف مناهيل الأمطار في 90% من الشوارع، مما ألحق أضرارا مادية ومعنوية واسعة بالوطن والمواطنين والمقيمين والزوار الكرام.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: –1 ما أسباب فيضان المياه في الشوارع والأنفاق يوم 24 / 3 / 2017 الفائت؟ –2 ما خطط الوزارة التنفيذية لتلافي هذه الكارثة مستقبلاً؟ –3 ما الإجراءات التأديبية (تحقيق / تأديب / وقف عن العمل) التي اتخذت، سواء بحق عاملين في الوزارة أو القطاع الخاص؟ –4 أرجو تزويدي بقائمة عقود مقاولات (إنشاء / صيانة / إنجاز / تنفيذ / توسعة / تنظيف مناهيل ..إلخ) الخاصة بالشوارع والطرقات والجسور والأنفاق خلال السنوات من 2007 حتى يومنا هذا، مبين بها اسم الشركة وقيمة العقد الفعلية ومدته الفعلية وموقع الأعمال الفعلي. –5 لماذا لا يتم تفصيل بنود الصيانة والضمان في مقاولات الطرق والجسور وغيرها؟